

أسواق السندات العالمية تواجه خطر الركود

نيويورك - حذر خبراء من احتمال تعرض أسواق السندات حول العالم إلى موجة ركود اضطرابية في الفترة المقبلة بسبب تداعيات جائحة كورونا. وتوقعت وكالة ستاندر أند بورز للتصنيف الائتماني في تقرير أصدرته الخميس انخفاض إصدارات السندات العالمية خلال العام الحالي إلى مئة مليار دولار، من 162 مليار دولار تم تسجيلها في العام الماضي، بتراجع يقدر بـ 38.3 في المئة.

وقالت الوكالة إن تراجع حجم الإصدارات العالمية للسندات هذا العام، يأتي في ظل خفض الشركات للنقبات الرأسمالية ولجوء بعض الحكومات للتحويل الإسلامي، بدل أسواق السندات التقليدية.

ويرى محللو الوكالة أن عزوف المستثمرين عن المخاطر ينحس، ويرجع ذلك للعديد من العوامل من بينها قوة السيولة العالمية.

وخلال الأسابيع القليلة الماضية قام مُصدرون من ذوي المستوى الجيد للجودة الائتمانية، باللجوء للأسواق إما من خلال إعادة إصدار السندات وإما من خلال الاستفادة من البرامج القائمة.

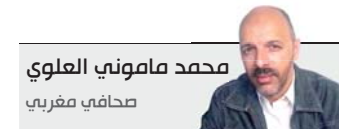
وأشار تقرير الوكالة إلى أن الإصدارات الجديدة لا تزال محدودة، وأنه على الرغم من نظرة التفاؤل في السوق، إلا أن إجمالي حجم الإصدارات المتوقع للعام 2020 سيظل أقل من العام

المغرب يُعدل بنود الميزانية لمحاصرة تداعيات الإغلاق الاقتصادي

الحفاظ على الوظائف ودعم الشركات من أولويات خطط الحكومة



يؤكد محللون أن إقرار المغرب تعديلات على ميزانية 2020 ستسمح للحكومة بالتحرك بشكل أكثر مرونة عن طريق معالجة مخلفات الإغلاق وإعادة إحياء كافة الخطط لإنعاش الاقتصاد رغم أنها ستحتاج إلى تمويل إضافي قد تضاعف مستوى الديون المقرر في الميزانية الأصلية.



محمد ماموني العلوي
صاحب مغربي

الرباط - دخلت الحكومة المغربية مرحلة جديدة في سياق مساعيها لمواجهة تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد في أعقاب إجراء تعديلات على بنود ميزانية العام الحالي.

ويعد يوم من إقرار مجلس الوزراء في اجتماع استثنائي ترأسه العاهل المغربي الملك محمد السادس مشروع قانون تعديل الميزانية، صادق البرلمان عليها الأربعاء الماضي، لتدخل بذلك حيز التنفيذ.

وتأثر الاقتصاد المغربي بفعل تدابير الإغلاق، إذ أعلنت السلطات في العشرين من مارس الماضي حالة الطوارئ الصحية لمدة شهر واحد ثم تم تعديلها ثلاث مرات متتالية تنتهي الجمعة.

ويكشف مشروع القانون المرتكزات الرئيسية التي تستند إليها توجهاتها العامة، وتتمثل أساسا في مواكبة الاستئناف التدريجي للنشاط الاقتصادي والحفاظ على مناصب الشغل وتسريع تنزيل الإصلاحات الإدارية.

وطبقا لتوجيهات الملك محمد السادس في المجلس الوزاري المنعقد الثلاثاء الماضي، سيتم الحفاظ على فرص العمل والاستمرار في مواكبة الاجتماعية والاقتصادية للقطاعات التي يتوقع أن تشهد صعوبات.

وتظهر الميزانية التعديلية أن سقف الاقتراض سيرتفع إلى أكثر من 93 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، خاصة وأن الرباط في حاجة إلى تمويل إضافي حتى تتأقلم مع ظروف الأزمة.

ويتوقع أن يتضاعف الاقتراض إلى 60 مليار درهم (6.2 مليار دولار) بنهاية العام الحالي من نحو 3.1 مليار دولار كانت مقررة في الميزانية الأصلية. وربط مشروع قانون المالية المعدل، الاستفادة من الدعم المخصص لاستئناف النشاط الاقتصادي بالحفاظ على 80 في المئة من الأجراء المسجلين في الصنوع الوطني للضمان الاجتماعي مع التسوية السريعة لوضع المستخدمين غير المصرح بهم.

ونص كذلك على تفعيل المواكبة الخاصة لمختلف القطاعات، في إطار تعاقد مع الفاعلين الاقتصاديين المعنيين.

ولتسريع الحركة الاقتصادية في هذه الظرفية الصعبة قررت الحكومة رسم قانون المالية المعدل رفع ميزانية الاستثمارات في القطاع العام.

ويتعلق الأمر بتخصيص نحو 1.5 مليار دولار إضافية ليصل بذلك حجم التمويل لميزانية الاستثمار العام إلى 8.9 مليار دولار.

وتراهن الحكومة على هذه الخطوة من أجل استعادة الاقتصاد المحلي لحركته المعهودة عبر تمكين الشركات من طلبات لتفويض مشاريع لفائدة الدولة.

ووفقا للمشروع سيتم تخصيص 518 مليون دولار، لمواكبة تفعيل البات الضمان لفائدة كل أصناف الشركات، بما في ذلك الشركات العمومية، والتي ستستفيد من شروط تفضيلية.



محمد بنشعوب
تجاوز الأضرار الاقتصادية سيتم في إطار اتفاقيات قطاعية

وتتمثل الشروط في سعر فائدة أقصى لا يتعدى 3.5 في المئة ومدة سداد تعادل 7 سنوات، مع فترة إعفاء مدة سنتين وضمان من طرف الدولة بتراوح بين 80 في المئة و90 في المئة، ويصل إلى 95 في المئة بالنسبة للشركات الصغيرة جدا.

وقال وزير المالية والاقتصاد محمد بنشعوب إنه "تم التركيز على وتأتي هذه البيانات مزامنة مع قرار اتخذته الوزارة هو الرابع هذا العام يقضي بخفض طفيف في أسعار المشتقات النفطية وهي البنزين والديزل، لكن لم يطرأ أي تغيير على بيع أسطوانات الغاز.

وبالنسبة لإنتاج المحروقات، كشف التقرير عن تراجع إنتاج النفط بنحو 3 في المئة، ليصل الإنتاج اليومي إلى حدود 36.5 ألف برميل، كما تراجع إنتاج الغاز الطبيعي بنسبة اثنين في المئة ليلغ 660 ألف طن مكافئ لنتف يوميا.

وتسببت أزمة كورونا وما انجر عنها من إجراءات احترازية تطلبت إغلاق الاقتصاد، في انكماش النمو بشكل عام وهو ما انعكس على الطلب المحلي لكل السلع الاستهلاكية.

وارتفع منسوب تفاؤل المسؤولين التونسيين ببيع عجز الطاقة المتناقم مع تشييد أكبر حقل للغاز في ديسمبر الماضي، رغم تشييد المحللين في قدرة

دعم متواصل

ويقول خبراء اقتصاد إن تداعيات جائحة كورونا أنتجت تراجعا ملحوظا في عائدات الضرائب وكذلك بسبب استمرار موجة الجفاف ما أثر على توقعات محصول الحبوب والتي قد بنيت عليها توقعات قانون المالية 2020، الأمر الذي أربك عملية تنفيذ الخطوط والمعالج الكبرى للتوازن المضمنة في القانون.

6.2 مليار دولار حجم الاقتراض المتوقع في 2020 من 3.1 مليار دولار في الميزانية الأصلية

وأكد رئيس الحكومة سعد الدين العثماني أن تعديل الميزانية سيكون مرتكزا على تفعيل خطة إنعاش الاقتصاد، مبررا عن تفاؤله بقدرة الاقتصاد على التعافي، بحكم توفره على أسس متينة وعلى صناعة قوية ستسمح باستثمار الفرص مستقبلا.

وقالت الكونغرس الديمقراطية للشغل، أكبر نقابة في البلاد، إن قانون المالية التعديلي يجب أن يشكل مناسبة لإعادة النظر في السياسات العامة والتأسيس لتصور جديد يهدف إلى التنمية الشاملة والمستدامة ويستحضر التوازنات الاجتماعية كاولوية لتقليص الفوارق الاجتماعية وتلبية حاجات المواطن.

ووعدت الحكومة بأن تواصل العمل على تحسين مناخ الأعمال وتسريع وتيرة اعتماد ميثاق جديد للاستثمار، مما سينعكس إيجابا على جانبية المغرب للاستثمار.

62 مليار دولار حجم الانخفاض المتوقع لإصدار السندات هذا العام قياسا بالعام الماضي

وتضرر الاقتصاد العالمي بشدة جراء الإغلاق الكبير الذي فرضته جائحة كورونا، ما قد يتسبب في انكماش اقتصادي بنسبة 4.9 في المئة خلال العام الحالي، والذي يعد الأسوأ منذ الكساد الكبير عام 1930، بحسب مؤسسات دولية. وحتى وقت قريب، كانت العديد من الدول من بينها بلدان الخليج الغنية بالنفط قادرة على تجاهل أسواق السندات العالمية، ولكنها لجأت في الأشهر الأخيرة إلى إصدار أدوات الدين لتغطية العجز في موازنتها الناتجة عن تدهور أسعار النفط ومواجهة تداعيات أزمة وباء كورونا.

بريطانيا تغامر بمنع شبكة هواوي للجيل الخامس

لندن - دق تلميح الحكومة البريطانية بالحد من مشاركة هواوي في تطوير شبكة الجيل الخامس في البلاد ناقوس الخطر من أن تواجه شركات الاتصالات المحلية خسائر بفعل ضغوط الولايات المتحدة.

ويعني حظر شركة التكنولوجيا الصينية العملاقة أن بريطانيا ستتجرع خسائر غير ضرورية وبعيدة المدى في تطوير قدرات البحث العلمي في التقنيات المتقدمة.

وحذرت شركات الاتصالات البريطانية الخمس من أن التخلص من جميع معدات هواوي الحالية قد يكلفها مليارات الجنيهات الإسترلينية وقد يستغرق ذلك سنوات.

وأكدت شركتا فودافون وبي تي إنهما في حاجة إلى ما لا يقل عن خمسة أعوام لإزالة المعدات التي صنعتها هواوي الصينية من شبكتيهما في بريطانيا.

وتكرت فودافون أن تكلفة فعل ذلك ستكون في نطاق يقل عن عشرة مليارات جنيه إسترليني على أقل تقدير.

وقالت أندريا دونا رئيس شبكات فودافون في بريطانيا للجنة من المشرعين إن الشركة تحتاج "إلى نطاق زمني معقول" يصل إلى عدة أعوام، لتطبيق المزيد من القيود على هواوي، مع حد أدنى لخطة انتقالية قدره خمسة أعوام.

في المقابل، قال هوارد واتسون مدير عمليات التكنولوجيا في بي تي إن "الشركة تختبر بالفعل تحويل بعض مواقع الشبكات من هواوي إلى شركات أخرى".

ومنحت بريطانيا في يناير الماضي لهواوي دورا محدودا في شبكتها المستقبلية من الجيل الخامس للاتصالات، لكن بعض الوزراء قالوا منذ ذلك الحين إن فرض عقوبات أميركية قد

يكون له أثر كبير على قدرتها على توفير قطع مهمة للمعدات الشبكة على نحو آمن. ونتيجة لذلك تراجع بريطانيا مجددا السور الذي ينبغي لهواوي أن تلعبه في شبكات اتصالاتها.

وجاء قرار المراجعة البريطاني على وقع العقوبات الأميركية في فبراير الماضي، التي هدفت إلى منع هواوي من تطوير أشباه النواقل في الخارج بالاعتماد على التكنولوجيا الأميركية.

وسمحت حكومة بوريس جونسون لهواوي بنشر ما يصل إلى 35 في المئة من شبكة الجيل الخامس البريطانية بشرط ألا تتضمن العناصر "الأساسية" التي تتعامل مع البيانات الشخصية للمواطنين.

لكن العقوبات الجديدة أثار احتمال اضطراب هواوي إلى التحول من موردين أميركيين موثوق بهم إلى بديل لا يمكن ضمان سلامتها من قبل وكالات الأمن البريطانية.

وقالت هواوي أمام نفس اللجنة إنه "من المبكر جدا تقييم تأثير العقوبات على عملياتها"، مضيفة أنه لا ينبغي اتخاذ قرارات متسرة.

وأكد نائب رئيس الشركة الصينية فيكتور تشانغ أن تأثير العقوبات الأميركية على المدى البعيد سيستغرق شهورا لفهمه بالكامل.

وأوضح تشانغ أن "أي قرار يقضي بإبعاد هواوي عن التطوير السريع للشبكة الجديدة يمكن أن يؤخر دخول بريطانيا إلى شبكات الجيل الخامس لمدة تصل إلى 18 شهرا".

وقدر المسؤول في هواوي أن التأخير لمدة عامين سيكلف الاقتصاد البريطاني 29 مليار جنيه إسترليني. وقال إن "القرار سيؤثر على مستقبل الاستراتيجية الرقمية البريطانية والاقتصاد الرقمي البريطاني... إنه مهم للغاية".



في تقاطع نيران الحرب على هواوي

تونس تلتقط أنفاسها بعد تقلص عجز الطاقة

النفاد في سبتمبر الماضي، لديها بالغاز الذي تنقله من الجزائر وذلك لمدة 10 سنوات.

وبموجب الاتفاقية ستحصل تونس أيضا على نصف مليار دينار (قرابة 176 مليون دولار) سنويا من إيني مقابل نقل الغاز من الأنوب، الذي يعبر حدودها. ومنذ 2011، شكل بند الطاقة بالموازنة صداعا زمنيا للدولة، إذ تظهر البيانات أن تكاليف استيراد النفط والغاز تلتهم 2.1 مليار دولار من مخصصات الإنفاق.

وتسد تونس 8 في المئة من احتياجاتها السنوية من الطاقة من الإنتاج المحلي والباقي يأتي عبر الاستيراد.

ووفق أرقام المعهد الوطني للإحصاء، فقد بلغ عجز الطاقة خلال السنوات الثلاث الأخيرة ثلث الحجم الإجمالي للعجز التجاري لتونس، والذي بلغ مستويات قياسية عند 6.2 مليار دولار.

الحكومة على مواجهة التحديات المتنوعة لمعالجة الأزمات المالية نتيجة تباطؤ نمو القطاعات الاستراتيجية.

740 مليون دولار فاتورة العجز في أول 5 أشهر من 2020 بتراجع بنسبة 4 في المئة بمقارنة سنوية

ووفق شركة النفط النمساوية المستغلة للمشروع أو.أم.في، يعد الحقل، مشروعاً استراتيجياً لتونس يمكن من إنتاج احتياطات الغاز المكتف وفتح موارد الغاز في جنوب البلاد.

وعزّت تونس من رهاناتها بشأن الخطط المتعلقة بتقليص عجز الطاقة بعد أن دخلت الاتفاقية الموقعة مع عملاق النفط الإيطالي إيني حيز

وتأتي هذه البيانات مزامنة مع قرار اتخذته الوزارة هو الرابع هذا العام يقضي بخفض طفيف في أسعار المشتقات النفطية وهي البنزين والديزل، لكن لم يطرأ أي تغيير على بيع أسطوانات الغاز.

وبالنسبة لإنتاج المحروقات، كشف التقرير عن تراجع إنتاج النفط بنحو 3 في المئة، ليصل الإنتاج اليومي إلى حدود 36.5 ألف برميل، كما تراجع إنتاج الغاز الطبيعي بنسبة اثنين في المئة ليلغ 660 ألف طن مكافئ لنتف يوميا.

وتسببت أزمة كورونا وما انجر عنها من إجراءات احترازية تطلبت إغلاق الاقتصاد، في انكماش النمو بشكل عام وهو ما انعكس على الطلب المحلي لكل السلع الاستهلاكية.

وارتفع منسوب تفاؤل المسؤولين التونسيين ببيع عجز الطاقة المتناقم مع تشييد أكبر حقل للغاز في ديسمبر الماضي، رغم تشييد المحللين في قدرة